

# في اجتماعيات الجريمة والانحراف

قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة  
للجريمة والانحراف الاجتماعي

**اعداد : عبد الله أحمد عبد الله**

استاذ علم الاجتماع، بجامعة قازيونس ليبيا، وامين على قسم علم الاجتماع بكلية الاداب والعلوم  
فرع المرج.

لمراسلة الباحث [ALSRTY23@YAHOO.COM](mailto:ALSRTY23@YAHOO.COM)

لقراءة السيرة الذاتية للباحث للباحث أنظر موقع جامعة قازيونس:

<http://www.garyounis.org/cv/showsitedept.asp?coded=4&codec=7>

## استمالة :

إن موضوع الجريمة وما يطرأ عليهما من تغيرات كمية وكيفية هي الوقت الراهن باتت الشاغل الأساسي، ليس فقط للأنظمة السياسية الحاكمة، بل وللأفراد أيضا، لما يترتب عليهما - بخاصة المنظمة منها - من خوف على النفس والأموال والممتلكات، إضافة لما تستنزفه من مقدرات المجتمع المادية والبشرية. ولقد كان تفسير الجريمة ولايزال من الموضوعات التي طال فيها البحث والتعميق والتقصي النظري، من جهة، والميداني الأمبيريقوي من جهة ثانية، حتى ترتب على ذلك أن قدم العلماء في هذا الخضم العديد من الاسهامات العلمية ذات الأهمية الفائقة لكل من أراد الغوص بالحوار واحدا من أكثر السلوك الإنسان خطورة، وعمومية، وانشاراً، وقدماً أيضاً. وفي الحقيقة، أن تفسير الجريمة بخاصة في هذا العصر وما يطرأ عليهما من تغيرات كمية وكيفية لن يكون في المنال ما لم نحيط علماً بالتحليل أو جل الاسهامات العلمية التي طرحها المختصون في دراسة الجريمة والانحراف والمناحي التي نحوها والاتجاهات التي انشاقوا فيها والعوامل التي قدموها حين تفسيرهم لارتكاب الأفراد لهذا الضرب من السلوك وهذا بطبيعة الحال يتطلب الوقت أولاً على تعريف السلوك الاجرامي ثم تحليل النظريات التي قدمت في تفسيره وهذا هو موضوع البحث وأهميته .

## أولاً \_ مبحث ماهية السلوك الإجرامي (التعريف) :

إن موضوع تحديد ماهية ظاهرة الجريمة حظي باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة على رأسها علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام، مما أسفر عن وجود العديد من التعاريف التي اختلفت إما من حيث وحدة الاهتمام (سلوك إجرامي أو مجرم أو أنظم ومؤسسات عقابية) أو من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء والباحث هذا الموضوع (اجتماعية، قانونية، أخلاقية، دينية) .

إن مثل هذا الاختلاف في الاهتمامات والتوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف وتفسير الجريمة قد يرد لعوامل عدة من أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرزات لعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية مختلفة، إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها هؤلاء الباحثون والعلماء، فمنهم من أهتم بالمؤسسات والنظم العاملة على مكافحة الجريمة، ومنهم من أهتم بالأفراد، في حين ركز آخرون في دراساته للجريمة على الاتجاهات السلوكية حيال المجرم والجريمة، وآخرون درسوا نمط معين من السلوك الإجرامي

<sup>1</sup> - رمضان سليم، أثر الثقافة في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، (تعليق على كتاب)، مجلة الناشر العربي، عدد ١٨، ١٩٩١ لسنة، ص ١١١ .

كتعاطي المخدرات أو الانتحار أو الرشوة ...، ومنهم من درس المحكوم عليهم في قضايا معينة فقط، وآخرون درسوا المتهمين والمحكوم عليهم معاً، بل هنالك من اتجه مؤخراً إلى دراسة الضحية بهدف فهم وتفسير الإجرام، وآخرون اهتموا بإجرام الرجال وغيرهم اهتموا بإجرام النساء والفريق الثالث يجمع بين الاثنين. هكذا تتباين أوجه الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين مما نجم عنه تباين في النتائج وتعدد في المداخل واختلاف في وجهات النظر والآراء والتشعب في دراسة هذا الموضوع .

ورغم هذه العوامل مجتمعة سنحاول تقريب وجهات النظر والتوليف بينها هادفين من ذلك السعي نحو بلوغ تعريف مقبول للسلوك الإجرامي، وفيما يلي عرض لعدد من تلك التعريفات للظاهرة الإجرامية .

إن التعاريف الآتي ذكرها هي نتاج جهود عدد من العلماء والمفكرين والقانونيين الذين حاولوا تحديد ماهية الجريمة من خلال التركيز على تعريف نظرية للفعل أو الامتناع الذي يعتبر سلوكاً إجرامياً مستندياً إلى اختصاصاتهم العلمية وأطرهم النظرية الخاصة . وتتألف هذه التعاريف من خمس إسهامات، كل منها يدعي لنفسه أنه التعريف الأفضل للسلوك الإجرامي، غير أن أيها لم يسلم من النقد . وفيما يلي عرض لهذه التعاريف :

#### (١) التعريف القانوني :

يكاد يُجمع الفقهاء على اعتبار الجريمة (السلوك الإجرامي): كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع ويُنص له قانون يمثل قاعدة جزائية تُطبق على الخارجين عنها<sup>١</sup>. ويشترط في الجريمة بهذا المنظور أركان ثلاثة أساسي من أهمها : الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس للأفكار، مثلاً، لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة. كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية . ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقاً له يتم تحديد أي الأفعال جريمة<sup>٢</sup> .

#### (٢) التعريف الاجتماعي :

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي من أبرزها : إنكار هذا التعريف للأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم (الاجتماعيون) يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم ليس حكراً على المشرع (القانونيون) بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية<sup>٣</sup>. بهذا المعنى تكون الجريمة عبارة عن " خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم

<sup>١</sup> فرج صالح الهريش ، علم الإجرام، ط ١، المكتبة الوطنية(بنغازي)، ١٩٩٩، ص ٤٨ .

<sup>٢</sup> عبد العزيز عامر، شروح الأحكام العامة للجريمة في القانون الليبي، مرجع سابق، ص ١٣-١٤ .

<sup>٣</sup> على محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ٦ .

سلوك أفراد، أو هي تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفون المجتمع، أو هي كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي<sup>١</sup>، وهذا ما ذهب إليه كل من "دوركايم" و"بارسونز" عندما اعتبروا الجريمة سلوكا لا معياريا أي منحرفا عن المستوى المعياري في المجتمع .

ولقد وجّه لهذا التعريف عدد من الانتقادات من أهمها : أنه يجعل من المجتمع إلهاً معصوماً من الخطأ حين أكد الأخذون به على أن الخروج عن القيم والمعايير يعد سلوكا مجرما لأنه يمثل انتهاك للحدود التي تعارف عليها أفراد المجتمع<sup>٢</sup>، وفي الوقت نفسه قد يؤدي العمل بهذا التعريف إلى مشكلة نظرية تتمثل في إشكالية الفصل بين ما هو سلوك إجرامي وبين ما هو سلوك منحرف عن المستوى المعياري والقيمي بالمجتمع، ويرى الباحث أن كل جريمة تمثل انحرافا وليس العكس، فالفارق بينهما في يكمن في درجة الخطورة الاجتماعية التي يتضمنها السلوك الأمر الذي يجعله إما انحرافا أو جريمة أو سلوكا عاديا أو أنه سلوكا مستحبا، وهذه الخطورة قد تقدر بمقدار المتضررين ونوع هذا الضرر، أو بمقدار الخروج والانتهاك للقيم الأخلاقية العامة في المجتمع أو تقدر بالاثنتين معا .

أضف، أن التعريف الاجتماعي قد يزيد من نسبية الظاهرة الإجرامية، ومع افتراض أن التحولات العالمية في ظل العولمة **Globalization** وتكوّن الثقافة العالمية أو عالمية الثقافة والتي سيتحول إثرها العالم إلى أقرب درجة من التجانس الثقافي والأخلاقي والاجتماعي، مع افتراض ذلك كله، لا يمكن الجزم بأن العالم سيشكل في يوم من الأيام واقعا اجتماعيا واحدا، وستبقى هنالك فوارق تؤثر في نسبية الجريمة إذا ما اعتمدنا التعريف الاجتماعي وحده في تحديد ماهية السلوك الإجرامي.

### (٣) التعريف التكاملي :

من التعريفات السابقة انقسم العلماء إلى فريقين، الأول، عاد يؤكد على التعريف القانوني للجريمة، مفسدين تلك الانتقادات التي حكمت على المحاولات العلمية الأخذة من المدخل القانوني لدراسة الجريمة بأنها دراسات غير علمية<sup>٣</sup>. أما الفريق الثاني فهم جملة العلماء الذين حاولوا التوليف أو الجمع بين التعريفين السابقين (القانوني والاجتماعي)، ليصبح السلوك الإجرامي عبارة عن : كل فعل ذا بعد مادي خارج بوعي عن القواعد القانونية الجنائية المعمول بها في المجتمع، وبهذا الخروج مساس بالمجتمع في أمنه وسلامة أفراد ومؤسساته وقيمه وأخلاقه .

<sup>١</sup> . عبدالله عبد الغني غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي"، (نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة)، المكتب الجامعي الحديث، (إسكندرية)، ١٩٩٤، ص ٣٩.

<sup>٢</sup> . فرج صالح الهريش، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ .

<sup>٣</sup> . محمد زكي أبو عامر، السلوك الانحرافي، (دراسات في الثقافة الخاصة الجانحة)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ٣٨ .

ومن هذا المنطلق يعرف "الربايعة" ١٩٩٤ الجريمة على أنها: " كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارما يتجاوز حدود التسامح الممكنة<sup>١</sup> . على هذا النحو، حاول المنتمون للتعريف التكاملي عدم إهدار المعنى القانوني ولا الاجتماعي للجريمة وكذلك عدم إنكار دور المصدرين في تجريم أو إباحتها أي سلوك . من هنا اشتق بعض العلماء فكرة الفصل بين نوعين من الجرائم هما : الجرائم الطبيعية والجرائم المصطنعة. فالأولى تعني تلك السلوكيات التي تعارفت سائر المجتمعات الإنسانية على تجريمها. أما الجرائم المصطنعة فهي تلك السلوكيات التي عادة ما تتباين المجتمعات الإنسانية في موقفها، فمنها ما تجرمها ومنها ما لا تعتبرها جريمة، وأخرى تعتبرها انحرافا لا ترقى لمستوى الجريمة في الخطورة الاجتماعية، فالجرائم المصطنعة من خلق المشرع بهدف حماية وحصانة المصالح المجتمعية عموما، وبالرغم مما قد يبدو من تقديم للركن الاجتماعي بهذا الطرح إلا أنه لم يسلم من الانتقادات والتي من أهمها عدم ثبوت وجود سلوكيات جُرمت في سائر المجتمعات الإنسانية وعلى مر العصور .

#### ٤) التعريف الأخلاقي :

من العلماء الذين قدموا تعريفا للسلوك الإجرامي أولئك الذين نظروا إليها على أنه "كل سلوك يتضمّن تضاد أو تعارض واضح مع الناموس الطبيعي للأخلاق<sup>٢</sup> ولقد اختلف هذا الفريق فيما بينهم فيما يخص عدد ونوع تلك القواعد الأخلاقية التي إذ ما خرقت بات السلوك في حكم الجريمة، فمنهم من قال: أن بعض القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع هي المعيار الأساسي للفصل في مدى تجريم السلوك، في حين أكد البعض الآخر أن أي قاعدة من القواعد الأخلاقية لها أن تحدد إذا ما كان السلوك إجراميا أو اجتماعيا (مقبول).

#### ٥) التعريف الديني :

بعد أن عجزت التعريفات السابقة كل منها على حدى في بلوغ تعريف واضح للسلوك الإجرامي، ذهب بعض الاجتماعيين مذهباً دينياً في تعريف السلوك الإجرامي، مؤكدين أن هذا الضرب من السلوك يعتبر رذيلة أو فعلاً يخالف قيماً دينية، أو هو امتناع عن إبداء فعل يطالب الدين الأفراد بإبدائه .ومن هؤلاء "عبدالله غانم" ١٩٩٤ الذي ذهب للتأكيد على أن السلوك الإجرامي في الدين الإسلامي مفهوماً مميزاً مفاده أن هذا السلوك يشير إلى " محذورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير"<sup>٣</sup>، وهي إما فعل أو امتناع عن أمر من أوامر الله ، وتقرر على مبدئه عقوبة دنيوية محددة، ويشترط في التجريم وفق هذه الشريعة أمور ثلاثة<sup>٤</sup> :

<sup>١</sup> . رمضان سليم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة السابقة .

<sup>٢</sup> . فرج صالح الهريش ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ .

<sup>٣</sup> . عبدالله عبد الغني غانم ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ .

<sup>٤</sup> المرجع السابق، ص ٩١ .

١. أن يكون أمر الطلب أو الامتناع صادرا من الشرع (الدين) .
٢. أن يكون هذا الطلب جائزا واجبا، أي كجواز الصلاة والصيام ووجوبهما .
٣. أن يترتب على هذا الفعل أو الامتناع عقابا دنيويا محددًا .

عموما، يتسم هذا التعرف الإسلامي باتفاقه مع التعريفين القانوني والاجتماعي، فيتفق مع الأول في الشرط الثالث (وجوب وجود قاعدة تحدد العقوبة لمرتكب السلوك المجرم)، ويتفق مع التعريف الاجتماعي في الأخذ من مقدار الخطورة الاجتماعية الناتجة عن السلوك الإجرامي والواقعة على الأفراد والمجتمع عموما، معيارا ثانيا للتجريم، ولكن الملاحظ هنا أن هذا الأخير لا يتعبر أساسيا تماما كما في التعريف الاجتماعي، ويختلف عن الأول في اتساع شمولية العقوبة التي حتى وإن كان الفعل صادرا عن إرادة راضية سواء كانت للجاني أو الجانية، ويتضح هذا الفرق في جريمة الزنا، ففي القانون وبالتحديد في المجتمعات الغربية كل واقعة زنا (من منظور الدين الإسلامي) لا تعد جريمة ما لم تشتمكي الأنتى على الذكر، أما في الدين الإسلامي فهو يعمم المفهوم ليشمل كل صور هذا الفعل، الصادر بنية أو يمثل اغتصابا أو غير ذلك من الصور .

ولاتفوت الإشارة إلى أن هنالك العديد من المحاولات العلمية الاجتهادية التي تهدف تطبيق طريقة التمييز أو النذجة (المنهج الكيفي بعلم الاجتماع) للسلوك الإجرامي هادفين من ذلك تمييز هذا الضرب من السلوك عن غيره من أنواع السلوك (أي الفعل) الاجتماعي، ومن تلك النماذج الذي يقسم الجرائم إلى نوعين هما : الجرائم المقصودة أو العمدية وغير العمدية، والثاني الذي يقسمها إلى جرائم منظمة واخرى غير منظمة والثالث الذي يقسمها إلى جرائم حديثة وأخرى تقليدية .

عموما، قد تزيد انظريات التفسيرية للظاهرة الإجرامية من توضيح ماهية السلوك الإجرامي من حيث التعريف والتفسير .

### ثانيا - مبحث اتجاهات تفسير الظاهرة الاجرامية :

منذ القدم اهتم الإنسان بسبر غور العديد من الظواهر المحيطة بها، وبخاصة تلك التي تتكرر في الحدوث، وهذا ما أنتج لدى البشر هذا الكم الكبير من المعارف في مختلف الحقول وظاهرة الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة لقت اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين في مختلف الفروع العلمية وبخاصة الانسانية، مما ترتب عليه تبلور العديد من النظريات والطروحات الفكرية التي تصبو الى تفسير الجريمة كسلوك انساني له مضاره على الأفراد وممتلكاتهم وعلى المجتمع عموما.

ولأنه من الصعب بمكان الإلمام بهذه النظريات والطروحات العلمية، عليه سيتم التركيز في هذا البحث على المدرسة الاجتماعية والسلوكية وأخيرا المدرسة الدينية في تفسير الجريمة، وتشمل هذه المدارس العديد من النظريات التي حاولت جاهدة تقديم تفسيرات معتمدة على المنطق، من جهة، والمنهج العلمي، من جهة ثانية، لهذه الظاهرة، مع التأكيد على عدم تهميش دور النظريات غير الاجتماعية . وفيما يلي عرض موجز لاهم افكار هذه النظريات من منظور حديث أو معاصر .

### 1- المدرسة الاجتماعية :

تضم هذه المدرسة العديد من النظريات التي إن اختلفت في تفاصيلها، إلا أنها تتفق في تأكيدها على أن العوامل الاجتماعية هي الحاسمة في تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً مقبولاً ومن هذه النظريات :

#### (1-1)- نظرية اللامعيارية (الأنومي) :

أ - طور هذه النظرية العلامة "أميل دوركايم" وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، تجنباً منه الوقوع في التفسيرات الغائبية، أو الركون إلى عوامل دخيلة، وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما، هذا ويرى أن من بين مؤشرات اجتماعية ظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية. من هذا، يبدو تغير ملحوظ في السؤال البحثي لديه من : لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع وذلك الزمن- كما كان يطرحه النفسيون والبيولوجيون-، إلى لماذا زاد في هذا المجتمع وذلك الزمن ارتكاب الجريمة؟.

عموماً، انتهى "دوركايم" من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول : بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفرض عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعياً للتركيبية الاجتماعية السابقة للمجتمع في هذه الحالة من التغير، خاصة إن أتم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تبهت وتضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه، بكلمات أخرى "لاحظ، دوركايم أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير

١. أميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماعي، ترجمة : د. محمد قاسم، د. السيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ .

الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي"<sup>١</sup>.

والملاحظ أن نظرية دوركايم هذه تقوم على فرضين أساسيين هما :

١ - كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معاً .

٢ - وكلما قويّ التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف .

ولقد قبل دوركايم هذين الفرضين بعد أن انتقد الفكر الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية، الذي مفاده أن الجريمة ضد الأشخاص تزيد في الصيف وأن الجرائم ضد الأموال تزيد في الشتاء، بقوله : أن هذا الفكر ركز على متغيرات غير حقيقة (دخيلة) في محاولته لتفسيره الظاهرة الإجرامية، واستدل على ذلك بأن أدخل متغير النشاط الاجتماعي **Social activity** في دراسة مقارنة بين بعض المجتمعات، فالنشاط الاجتماعي في أي مجتمع يزيد في الصيف، ويقل في الشتاء، ومن هنا فإن المناخ حارا كان أو باردا لا يتحكم في معدلات الجريمة وإنما في مدى نشاط الأفراد وتفاعلهم وهذا الأخير هو الذي يؤثر في حجم الجريمة بالمجتمع . من بعد ذلك قام دوركايم بإدخال متغيرات اجتماعية أخرى ليتحقق من مدى علاقتها بالجريمة منها (الدين، واللغة، والقومية)، فقبل الفرض الذي نص على وجود علاقة بين الدين المسيحي والظاهرة المدروسة (الانتحار) وبالتحديد المذهب البروتستانتي، وللتأكد من هذه العلاقة تحكم في متغير القومية وإعادة الاختبار فأخذ منطقتين من فرنسا إحداهن يعتنق أفرادها المذهب الكاثوليكي المحافظ، والثانية يعتنق أفرادها المذهب البروتستانتي المتحرر، فوجد من مقارنة معدلات انتشار الظاهرة أنها تنخفض في الأولى وترتفع في المنطقة الثانية، كذلك تحكم في متغير الموقع الجغرافي (شمال جنوب) والقومية (الجنسية)<sup>٢</sup>.

وانتهى في الختام، وبعد تحليله لمضمون الفكر البروتستانتي، والذي تبين له أن معتقبيه هم أكثر من غيرهم شعورا بالفردية والاعتراب وأكثر طموحا ماديا وتزيد عندهم درجة التحرر من الضوابط الاجتماعية، انتهى لتأكيد أن الجريمة وبالتحديد ظاهرة الانتحار ذات علاقة قوية بظاهرة الفردية التي تتأثر هي الأخرى بدرجة التماسك الاجتماعي التي تتحدد بمدى تغلغل التغيير الاجتماعي لمكونات البنى الاجتماعية بالمجتمع .

وبعد الانتهاء من تقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى

تتميط هذا الفعل الإجرامي وانتهى به الأمر لتقديم نموذج ثلاثي له، يتلخص في<sup>٣</sup> :

<sup>١</sup> . انظر حول تحليل منهجي دقيق لدراسة دوركايم عن ظاهرة الانتحار: محمد عارف، المنهج في علم الاجتماع "المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع"، ط٢، مكتبة الانجلو ١٩٧٥، ص ٢٣-١٦٥ .

<sup>٢</sup> . نفس المرجع السابق، ص ٢٣ .

<sup>٣</sup> . انظر: أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي "دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعية" النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٥٩٦ - ٦٠٠ .

١. الانتحار الأثاني : يشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة التي تعترى مكونات أبنيتها الاجتماعية ويؤدي هذا إلى فقدان الأفراد للسند العاطفي، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار نظراً لشعورهم بالعزلة والانفراد أو الفردية .

٢. الانتحار الإثاري : وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة حتى أن الواحد منهم يعتبر مصلحة الجماعة هي مصلحته ، أي لا يعتبر نفسه شخصية مستقلة عن الجماعة ، ومن أمثال هذا الضرب من الانتحار ما يقوم به أفراد القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداءً للمجموعة المقاتلة .

٣. الانتحار الأنومي أو اللامباري : أما هذا النوع من الانتحار فيكون نتيجة للتغير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحددها الجماعة سلفاً مما يجعل الأفراد في حالة حيرة وتخطب الأمر الذي يقودهم إلى الشعور بعدم التماسك نظراً لعدم حدوث تماثل بينهم . وبمجرد أن يتحرر الفرد من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته يصبح في حالة تخطب بين العديد من نماذج السلوكية، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معنى الأمر الذي يقوده للانتحار.

و بالرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة الأنومي لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلا أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء "كوهن" و"كلاود" و"ميرتون" .

ب - فلقد قام "ميرتون" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية. ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده "دوركايم"، فلقد افترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد باتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، والمجموعة الثانية من السبل غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم، الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة<sup>١</sup>.

وفي اعتقاده، عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه "الانحراف الابتكاري"، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإيجار الثقافي. هذا ويمثل الانحراف عند "ميرتون" خمسة أنواع انتهى

<sup>١</sup>. نيبيل رمزي، النظرية السوسولوجيا المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثه (قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي،

إليها من دراساته هي: "الانحراف الانتمائي" ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى . و"الانحراف الانسحابي" الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها، و"الانحراف الثوري" الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا "الانحراف الطقوسي" الذي يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، وهو يتمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد<sup>١</sup> . فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين: أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه من خرق القواعد الأخلاقية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله(أي جريمة)، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي الأخلاقية غير أنه غير عادي أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق "ميرتون" بين نوعين من المنحرفين هما: (المنحرف المنشق، والمنحرف الظال) ففي الوقت الذي يجاهر فيه الأول "المنشق: بخروجه عن المعايير يحاول الثاني كتمان ذلك وإنكاره ،ومثال ذلك المنشقين السياسيين (الانفصاليين عن السلطة). كذلك فإن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعية المعايير، عكس الظال الذي يعترف بهذه الشرعية، أيضا فإن المنشق غالبا ما يمثل شخصية ثورية أي أنه يرمي إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إلى إصلاحها، وهو لا يهدف من هذا تحقيق فوائد ذاتية أو شخصية إنما يهدف خدمة المصالحة العامة عكس الظال الذي يهدف الإفلات من ضغوط قوى الضبط الاجتماعي لتحقيق أهدافه الخاصة<sup>٢</sup> .

لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها أن "ميرتون" قد أهمل دور عامل البناء الطبقي لاسيما في المجتمع الذي قام بدراسته واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه(المجتمع الأمريكي) ويضيف "البرت كوهن" أن هذه النظرية في الأنومي ذرية وفردية (ضيقة الأفق)، فرغم طابعها الاجتماعي(السوسيولوجي) إلا أنها تصور الأفراد الأنوميين مفصولين عن الواقع الاجتماعي وكأنهم في صناديق وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي ما قد يخفف ويلات هذه الظاهرة التي تعول عليها النظرية في تفسير الجريمة ومن جهة أخرى تنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمانية والمكانية أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة الأنومي في المجتمع ،فدوركايم مثلا يرى أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما ميرتون فهو يرى أن الانحراف مرتبط

١ . المرجع السابق، ص ٣٤٦ - ٣٤٨ .

٢ . نفس المرجع السابق، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

طرديا بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفي الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن حالة التجاذب هذه حالة دائمة في أي مجتمع من المجتمعات . هذا ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم ما تستقره من المجتمع الأمريكي ذا التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية .

**جـ.** من زاوية أخرى قدم "كلوارد، واوهلن Cloward and Ohlin نظريتهما في الأنومي معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، فهما يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكا غير اجتماعي تأخذ الخطوات الآتية<sup>1</sup>:

- ١ . التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية القائمة نظرا لفقدان الإيمان بشرعيتها .
- ٢ . الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم .
- ٣ . التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدريب عليها لتحريرهم من الخوف .
- ٤ . اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

هذا ولقد أرجع العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالبا ما يُحملون التنظيم الاجتماعي مسؤولية هذا الفشل إن فعلا مُنيوا به في مسيرتهم نحو تحقيق أهدافهم، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر عدالة اجتماعية فيه، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سلبية من أهمها شعورهم بالحرمان النسبي. مثل هذا الشعور في رأي العالمين يقود إلى ضعف شعور الولاء والانتماء والإيمان بشرعية التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم. ويضيفان قولهما: بأن الفرص غير المشروعة هي كالفرص المشروعة من حيث توافرها أمام الأفراد، فالأفراد غير متكافئين في اتباعها، فهذه الأخيرة (الفرص غير المشروعة) ليست متاحة أمام جميع الأفراد، فالسارق لن يسرق ما لم تتح له فرصة السرقة، ولا تتاح هذه الفرصة دائما أمام جميع الأفراد، هذا ناهيك عن أن الفرد لن يحظى بقبول المحترفين ما لم يتقن هذا الفعل؛ بكلمات أخرى إن لجماعات الانحراف ثقافة خاصة بهم ذات معايير وقيم تميز عن الثقافة العامة للمجتمع .

الملاحظ من نظرية الأنومي أن الأهداف (الطموحات) وبخاصة المادية تلعب دورا بارزا في تفسير الجريمة، خاصة إن أُصيبت البناء الاجتماعي بدرجات عميقة من التغيير يمتد إلى وسائل الضبط الاجتماعي وبخاصة المعايير الاجتماعية، كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة، إما لعدم قدرتهم المادية والجسمية على ذلك التحقيق، أو لاستعجال الأفراد في

<sup>1</sup> . نبيل رمزي، مرجع سابق، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

تحقيق تلك الطموحات يقودهم إلى تبني درجة من الشعور بعدم الانتماء أو الاغتراب عن واقعهم مما يحفزهم لتبني القيم والأفكار التي تحرض على التحرر من الضوابط الاجتماعية بهدف تحقيق الطموحات التي عادة ما تكون مشروعة، وهذا بدوره ما يحفزهم لارتكاب سلوك إجرامي. بكلمات أخرى، إن المنتمون لهذه النظرية يريدون القول: بأن الأفراد يجرمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموح الفرد وأهدافه الثقافية المشروعة، وبين وسائل الضبط الاجتماعي، فهم يحملون النظام الاجتماعي مسؤولية ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية .

## (2-1) نظرية التفكك الاجتماعي :

تعتمد هذا النظرية في تفسيراتها التي تقدمها لظاهرة الجريمة على **التفكك الاجتماعي** **Social disorganization**، والذي يعرفه "ميشيل مان" بأنه مصطلح يشير إلى : جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي **Social control** بالمجتمع<sup>١</sup>.

إن التفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي، الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظمها، هذه القواعد هي نتاج الإجماع في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة (الأعراف) تتلخص في شكل عادات سلوكية وتقليد وأفكار ومبادئ أخلاقية ومثل، ومعنى حدوث التفكك في التنظيم هو عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى، وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها<sup>٢</sup>:

١. فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويُرجع البعض هذه المشكلة إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، وهناك من يرى أن مرد هذه المشكلة للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف هذه المؤسسات أو تلك .

٢. ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، مما يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم .

٣. فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع .

٤. فشل المعايير الاجتماعي في تيسير طريق مشروعة للأفراد ليحققوا أهدافهم .

ومهما يكن من أمر هذه النظرية، يمكن تلخيصها في النموذج الآتي :

١ . ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهوارى، آخرون، مكتبة الفلاح، ١٩٩٤، ص ٦٦١-٦٦٢.

٢ . معن خليل ، علم المشكلات الاجتماعية، ط١، دار الشروق للنشر (عمان) ١٩٩٨، ص ١٢٨-١٢٩ .

تغير اجتماعي ثوري — اضطرابات في البناء الاجتماعي — تغير سريع وجذري في القيم الاجتماعية — إخفاق الأفراد في تكوين الذات الاجتماعية — اتخاذ موقف سالب تجاه المجتمع — التحرر النسبي من الضوابط الاجتماعية — إتباع مسالك إجرامية لتحقيق الأهداف والطموحات الفردية .

هذا، وبالرغم من أن البعض<sup>1</sup> يرى في هذه النظرية واعتمادها على ظاهرة التفكك الاجتماعي في تفسير الجريمة عيب ينقص من أهمتها وقصور يعتربها، إلا أن الباحث يرى أن هذه النظرية قد ألفت الضوء على حالة مهمة من الزاوية الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي كما أتضح من العرض السابق، ليس متغيراً أحادياً الجانب أو بسيط، فهو ظاهرة اجتماعية تحوى العديد من المتغيرات الفرعية كالتغير في النسق القيمي والتدرج الاجتماعي والمؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي، ولكن هذا قد لا يعفي النظرية من الانتقاد الذي مؤداه أن النظرية تعتمد على متغير دخيل أو متوسط بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل أو المتغيرات المفسرة، فالتفكك ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على رأسها التغير الاجتماعي السريع، وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها.

هذا ويذهب "حيدر البصري" في مقال له على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)<sup>2</sup>، للقول بان "ثورستين سيلين" لم يراع أن العلاقات بين أغلب أفراد الحواضر هي متفككة مقارنة بما في الأرياف ومع ذلك كله نجد أن المجرمين قلة من أولئك وليسوا جميعاً، هذا ويضيف في انتقاده لهذه النظرية قائلاً: أن هذا الطرح قد طُور من خلال دراسات على المجتمع الأمريكي، الأمر الي يجعلنا غير قادرين على تعميم نتائجه على سائر المجتمعات .

### (3-1) نظرية الضبط الاجتماعي :

لقد ذهب بعض العلماء لتأكيد فكرة التركيز في دراساتهم لظاهرة الجريمة على متغيرات يمكن قياسها إجرائياً، ومن هؤلاء العلماء فريق من الاجتماعيين اتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي سبيلاً لتفسير هذه الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجناح عموماً على أنه نتاج حالة "التحرر النسبي" من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف<sup>3</sup> .

ويذهب "السيد شتا" في هذا الصدد للقول: بأن من أنصار هذه المدرسة "هرتن وزلي" و"تراقيز هيرزخ" ولقد انتهى الأخير إلى تأكيد الفرضية التي تقوم عليها النظرية ومفادها: أن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الأفراد بالمجتمع تُنتج الأفعال الإجرامية

<sup>1</sup> . فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام والعقاب، المكتبة الجامعي، (الزاويدليبيا)، ١٩٩٨، ص ٥٠ .  
<sup>2</sup> . حول هذا المقال الذي يتعرض فيه الباحث إلى جملة كبيرة من النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية أنظر موقع مجلة النبأ على الانترنت: [www.annabaa.otg/index.htm](http://www.annabaa.otg/index.htm) .

<sup>3</sup> . السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣، ص ٩٢ .

والجانحة أما "وزلي" فقد خلص من تحليله للعديد من الدراسات في هذا المجال للقول: بأن اغلب المنحرفين أو الجانحين يعانون من انفصال واعٍ عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية<sup>١</sup>. ويؤكد "عمر رمضان" في كتابه (دروس في علم الإجرام) أن بعض البحوث قد اتخذوا من اتساع الحرية الفردية -كنتيجة للتمدين وتخلق معايير سلوكية عديدة أمام الأفراد- وضعف الضغوط التقليدية، وانفتاح باب الابتكار في المجال الاجتماعي تمشياً مع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة، أخذوا من كل هذه العوامل متغيرات مستقلة في سعيهم نحو بلوغ تفسير اجتماعي لظاهرة الجريمة، هذا ولم يذكر "رمضان" شيئاً عن نتائج دراسات هؤلاء الباحث<sup>٢</sup>. وفيما يخص السؤال الذي مفاده: لماذا يتحرر الأفراد ويفصلون عن مكونات واقعهم الاجتماعي ومعاييرهم الأخلاقية بخاصة؟ يورد كل من "سلامة وغباري" أن "كلود"، و"أوهلين" فسرا ذلك بقوليهما: "أن تعارض الطموحات والآمال مع الفرص المناسبة قد يشجع مجموعة من الذين يعانون مشكلة واحدة على التحرر من نسق المعايير وبالتالي الخروج على مجموعة القوانين الموجودة"<sup>٣</sup>. إن هذا الشرح يبدو مقبولاً إن وضع في الاعتبار ضعف الضوابط الاجتماعية جراء التباين والاختلاف بين أجزاء المجتمع وأهدافها والتغير الذي جعل ممن يعيشون في المجتمع كأنهم يعيشون بمفردهم دون إحساس نفسي بوجودهم في جماعة، أي وجود من يراقب تصرفاتهم ويهتم بأمر تقييم سلوكياتهم وتوجيههم وفي المقابل تُلح الطموحات والتطلعات خاصة منها المادية في ظل الثقافة ذات الأساس المادية أو الاقتصاد .

الجدير بالملاحظة هنا هو أن المجتمعات الريفية والتي عادة ما تتسم بقوة نسبية في ضبطها لسلوكيات أفرادها توجد بها بعض أنماط السلوك الإجرامي، وإن دل هذا على شيء إنما ينم على قصور الركون فقط للتحرر النسبي، أو التام من الضوابط الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي. أما النقد الذي مفاده لماذا لم يجرم كل من يعيش في بيئة انتاب وسائل ضبطها الاجتماعية ضعفً يرد الباحث عليه بقوله: أن هذا النقد لن يمتلك درجة من الدقة العلمية ما لم يمتلك القائلون به بيانات علمية، ودقيقة، تدعم صحة أن من الذين يعيشون في بيئة فسد ضبطها لم يجرموا قط، حينئذٍ - فقط حينها - يمكن الأخذ بهذا النقد، ولا يعني ذلك نجاة النظرية من النقد، فهي مقارنة بالنظرية السابقة تتخذ من متغير أحادي مفسراً لسلوك اجتماعي متعدد الجوانب ومختلف الأبعاد، فالتحرر من الضوابط هو متغير دخيل إذا ما قُرن بمتغير التفكك الاجتماعي الحادث نتيجة التغير الاجتماعي.

<sup>١</sup> . المرجع السابق، ص ٩١ .

<sup>٢</sup> . عمر السيد رمضان ، دراسة في علم الإجرام، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ١٦ .

<sup>٣</sup> . محمد غباري ومحمد سلامة، مدخل علاجي لانحراف الأحداث "العلاج الإسلامي ودور الخدمة الاجتماعية"، ط ٢، المكتب الجامعي

الحديث، ص ٩٨ .

## (2) المدرسة السلوكية الاجتماعية :

يركز المنتمون إلى هذه المدرسة على بعض أنواع السلوك المتأثرة بمكونات الواقع الاجتماعي في تشكيلها واستمرارها في تفسير الظاهرة الإجرامية، ومن أنصار هذه المدرسة العلامة "جبرائيل تارد G. Tarde" (١٨٤٣-١٩٠٤)، والذي ركز على متغير المحاكاة الاجتماعية أو التقليد **Imitation** في تفسيره للإجرام . والعلامة " أدوين سذرلاندر" E. Sutherland الذي أكد على دور الانخراط في الجماعات المنحرفة أو ما اسمها بالاختلاط التفاضلي **Association differentially** . وفيما يلي عرض لأهم نظريات هذه المدرسة :

### (1-2) نظرية التقليد :

تنطلق هذه النظرية من أساس مفاده: أن الإنسان حينما يسلك أي مسلك إنما هو مقلد لمثل احتذ به في سلوكه هذا، أي يسعى الفرد لتقليد غيره ممن يتفاعل معهم، والجريمة سلوك اجتماعي مثلها مثل غيرها من مسالك اجتماعية ( لغة، عادات ، قيم ، ممارسات دينية )، والفرق بينها كامن في درجة القبول الاجتماعي لها والذي يتحدد بمقدار الضرر الاجتماعي اللاحق بالجماعة إثر هذا السلوك أو ذلك، فكلما أنخفض هذا الأثر السالب زاد قبول السلوك حتى إذا ارتفعت إيجابياته صارت الجماعة تحث عليه وقد تشرع ما أن خالفه الفرد عُقِب<sup>١</sup> . فالمجرم في هذه النظرية مثله مثل غيره من الأفراد في عامة الخصائص العامة كسمات أبناء جنسه أو عرقه أو ما في حكمه، كذلك ترى هذه النظرية أن الإنسان لا يسلك أي مسلك اعتباطاً، وإنما بموجهات عدة من أهمها اتخاذ مثل يحتذ به، أي أن الفرد يسعى إلى تقليد المثل في تفاعله الاجتماعي مع الآخرين .

ويرى "تارد" أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية (مرضية)، ضارة بالمجتمع وتضر بمصالحه ومصالح الأفراد، فهي في نظره كمرض السرطان الذي يتدخل في حياة الكائن الحي، ولكنه تدخل مؤذي ضار يؤدي إلى موته أو فناءه، ومن هنا يرى أن الجريمة ظاهرة مثلها مثل الصناعة، والفرق بينهما كامن في أن الأولى ضارة أو سلبية، أما الثانية فيغلب أثرها الإيجابي على آثارها السالبة، فالجريمة كأى إنتاج صناعي جديد يُخلق على يد فئة قليلة جدا من الأفراد ثم سرعان ما يتهافت الآخرون على تداوله والعمل به حتى يشيع استعماله بين أغلب أفراد المجتمع<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> . عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣،

ص ٢٤١ .

<sup>٢</sup> . المرجع السابق، ص ٢٤٥ .

والتقليد في نظر "تارد"<sup>1</sup> لا يكون إلا في جماعة، كما أنه يخضع إلى قوانين أولها: أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الاجتماعية، كما الصغار يقلد الكبار، والمتخلفون يرنون إلى تقليد المتحضرين.

**وثانيها** : تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المُقلد بالمقلد ، فالعلاقة طردية بينهما هكذا يمكن القول: بأن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجيهة وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي وهذا ما قد يأخذ على النظرية وقدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات .

**وثالثها** : أن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمتبدل فيها هو أسلوب إبدائها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلاً، كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم ويتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يُقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحياناً بحقن المجني عليه بكمية من المخدرات أو غير ذلك ... الخ .

في نهاية عرض هذه النظرية نخلص لسؤال مفاده: إن كان الأجرام وانتشاره رهناً بدرجة تقليد الأفراد لبعضهم البعض فكيف يزيد الأجرام ويتغير في طرق إبدائه في المجتمعات الحضرية ذات الدرجة الأقل من التقليد نظراً لزيادة التباين بين الوحدات الاجتماعية والأفراد؟ وإن كان التقليد يبسر لنا تفسير انتشار الإجرام، فكيف نفسر منشأه الأول؟ أي لماذا ارتكبه أول المرتكبين والذي قلده من أتوا من بعده؟، هذا ويلاحظ أن هذه النظرية تهمل بشكل واضح الإجرام بالخطأ وكأنها لا تراه ضرب من الإجرام الذي يحتاج إلى معالجة القائمة على أسس من الفهم العلمي .

وبوجه عام، يمكن القول أن هذه النظرية لا تفسر الظاهرة الإجرامية بقدر ما تقدم شروح لعمليات انتشار السلوك الإجرامي فقط وذلك بالاعتماد على ظاهرة نفسية اجتماعية هي التقليد . Imitation

## (2-2) نظرية الاختلاط التفاضلي :

لقد بدأ "سذرلاند" في محاولته لتفسير السلوك الإجرامي وارتفاع معدلاته من نقطة غاية في الأهمية تمثلت في مراجعته لكثير من النظريات التي طرحت في صدد هذا الموضوع، بما

<sup>1</sup> . فرج الهريش، مرجع سابق، ص ٣٣٣-٣٣٤ .

في ذلك النظريات التي تدخل ضمن الاتجاه التكاملي، وهدفه من ذلك بلوغ الأولويات التي يشترك فيها المنحرفون والمجرمون، بمعنى، أنه سعى للوصول لطرح فيه من العمومية ما يبسر تعميم استخلاصات هذا الطرح على مواقف ومجتمعات وثقافات متباينة وذلك بتحقيق درجة من التجريد النظري لعموميات السلوك الإجرامي .

هذا ولقد تأثر "سذرلاند" بأفكار المدرسة "السلوكية الواطسنية" التي شاعت أفكاره في الولايات الأمريكية عام ١٩٢٠، كما يبدو اعتماده على نظرية التفكك الاجتماعي التي طُرحت حول الجريمة، فهو يعتقد أن الجريمة تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في متغيرات نفسية مثلت هذه الظروف حالة من عدم التنظيم الاجتماعي التي تعتري البناء الاجتماعي فتخل بوظائف أنساقه الاجتماعية والتي من أهمها نظام الضبط الاجتماعي والمؤسسات التي تعمل على تأديّة هذه المهمة التي على رأسها الأسرة والمدرسة، والنادي، وغيرها من المؤسسات التربوية الاجتماعية. إن مثل هذه الوظائف هي التي تؤدي إلى انتقال السلوك من أشخاص مجرمين إلى أشخاص ليسوا من فئة المجرمين، وليس من خلال التقليد النفسي كما يذهب لذلك "تارد" وإنما عن طريق تعلم هذا السلوك من خلال انخراط الفرد في تلك الجماعات التي تبيح مثل هذا السلوك الإجرامي إذا نجد القيم والمعايير الثقافية لا تكثر بزجر الأفراد عن إبداء هذه السلوكيات، وتتمثل عملية التعلم هذا في أمرين: أولاً، عملية تعلم الجوانب المادية التقنية المتعلقة بأساليب ارتكاب الجرائم أو الوسائل التحضيرية وعمليات التخطيط والتنفيذ أي (تكنيكيات ارتكاب الجريمة)<sup>١</sup>.

أما الثاني فيتصل بتعلم الفرد مجموعة من الاتجاهات والقيم والأفكار والتدابير التي تدفع الفرد لإبداء جريمة ما، أي تكوّن نسق فلسفي إجرامي . والحقيقة أنه ليس هذا فقط ما يتعلمه الفرد فهناك الاتجاهات الإيجابية التي تكوّن الضمير وتمثل موانع ذاتية لارتكاب السلوك الإجرامي . وفي تفاعل الأفراد مع الجماعة يحدث أن تتنازع هذه الاتجاهات السالبة منها والإيجابي، فإن تأثر بيئة فسد تنظيمها الاجتماعي وفي الوقت نفسه انطوى تماماً أو نسبياً عن الجماعات ذات التنظيم المحكم و التي تحذر السلوك الإجرامي والمنحرف، رجحت بذا كفة الاتجاهات السالبة فيقع الفرد في مهاوي إبداء سلوك إجرامي إثر ذلك، أما إذا حدث العكس، بمعنى، زاد تأثره بجماعة حققت درجة مقبولة إلى جيدة من التنظيم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، انعزل عن النمط الثاني من الجماعات (المنفككة) رجحت كفة الاتجاهات الإيجابية، الأمر

<sup>١</sup> . عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧-٢٥١ .

الذي يبعده عن منزلقات الإجرام<sup>١</sup>، وعلى هذا النحو يجرم الفرد أو ينحرف حينما يتصل، من جهة، بنماذج تستحسن السلوك الإجرامي وحين ينعزل، من جهة ثانية، عن النماذج التي تستهجن هذا السلوك، فإن تنازعا هذا النموذج أو ذلك، فأيهما رجحت كفته لدى الفرد، أثر فيه وأنساق في المسار الذي تؤكد هذه أو تلك الجماعة<sup>٢</sup>.

هذا ويحاول "سذرلاند" إيضاح قصور الركون للتقليد وحده في تفسير ظاهرة الجريمة باعتماده على متغير التعلم بمفهومه العام، أي المقصود منه وغير المقصود، فالإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاكه بالخبرة الإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا ويذكر أن عملية التعلم تتأثر بالعديد من العوامل من بينها: استمرار التأثير، بمعنى استمرارية الاختلاط التفاضلي أو النسبي بالجماعات الجانحة، فكلما استمر وزاد في درجته أثر ذلك على تكون الاتجاهات السالبة الأمر يزيد من انحراف الأفراد وإجرامهم. كذلك: أسبقية التأثير، ويقصد منها أي النماذج أثرت في الشخص أولا، ذات التنظيم الاجتماعي المحكم أو مختلة التنظيم؟ وفي أي المراحل العمرية تأثر الفرد بثقافة هذه الجماعة؟ فهو يعتقد أنه كلما تأثر الفرد في عمر مبكر بالجماعات المنظمة، زادت احتمالية التزامه بالقوانين والقواعد الأخلاقية بالمجتمع نتيجة تكوّن الاتجاهات الإيجابية لدى هذا الفرد<sup>٣</sup>.

وبوجه عام، يمكن تلخيص أفكار هذه النظرية الأساسية في النقاط الآتية:

١. يتأثر الإنسان في إيدائه أي سلوك بما يسود في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر به.

٢. ويختلف مقدار هذا التأثير بالوسط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الواقع.

٣. وأي مجتمع معرض للتغير الاجتماعي السريع والجذري وهذا ما قد يجعله عرضة إلى حدوث حالة من عدم التنظيم الاجتماعي (التفكك).

٤. وتوجد في أي مجتمع العديد من الجماعات التي يكون الفرد عضوا في بعضها، مما يدعوه للاختلاط بها والتأثر بثقافتها من خلال التفاعل مع باقي مكوناتها (أفراد ونظم، وقيم، ومعايير..). ويزيد أثر تلك الجماعات التي يدخل الفرد مع أعضائها في علاقات أولية مثل الأسرة والمدرسة وجماعات العمل أي الجماعات التي تسود فيها العلاقات غير الرسمية أكثر من العلاقات الرسمية.

١. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٤.

٢. عوض محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

٣. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص ٥٤.

٥. والجماعات من منظور علم الاجتماع الجنائي نوعان كل منهما يمثل نموذج، الأولى تمثل نمودجا للجماعات المنظمة والضابطة لسلوكيات أفرادها، والأخرى تمثل نمودجا للجماعات المتفككة والتي تعاني من عدم التنظيم الاجتماعي مما يؤثر على وسائل الضبط في تأديتها لدورها بالنسق العام، فتسود فيها أفكار وقيم واعتقادات لا تحترم القوانين ولا تعير للعادات أي اهتمام، وقد تحرض الأفراد على إبداء سلوكيات إجرامية، وعلى العكس تماما في النمودج الأول(الجماعات المنظمة) .

٦. والشخص - خاصة في المراحل العمرية الأولى - يكتسب سلوكه من الاختلاط التفاضلي أي النسبي الإجباري أو الطوعي أو بالصدفة بأحد هذين النمودجين عن طريق الاتصال الشفهي أو غير الشفهي (الحركي أو الرمزي) .

٧. ولأن الأفراد عرضة للاختلاط بالجماعة السوية (ذات التنظيم الاجتماعي المتوازن) وغير السوية،(التي تعاني من تفكك في تنظيمها الاجتماعي). ولأن النوع الأول من الجماعات يؤكد احترام القانون، بذا إبداء سلوك اجتماعي، والنمودج الثاني من الجماعات على العكس من الأول فإن النتيجة المنطقية أن ينحرف الأفراد متى فاضلوا اختلاطهم وتفاعلهم مع الجماعات مختلفة التنظيم الاجتماعي(المفككة)، واعتزلوا الجماعات المنظمة لاسيما في أعمار مبكرة، وتفاضوا فوائد مادية عينية من ذلك الاختلاط واستمر هذا التفاعل والتأثر بهذه الجماعة فترة من الزمن .

٨. على هذا النحو، فإن الجريمة سلوك يتم تعلمه وليس موروثا أو نتاجا لمرض أو خلل في التركيبية العقلية أو النفسية للأفراد .

ولا تقوت الإشارة إلى أن هذه النظرية تمثل أول محاولة علمية مقارنة بسابقاتها من محاولات ترمي تفسير ظاهرة الجريمة، كما أنها تتسم بترتيب هرمي لفرضياتها . كما أنها عمدت استخدام مفاهيم شائعة لا يُختلف حول مدلولاتها، مما جعلها نظرية متحررة من الخصوصية الثقافية التي حكمت محاولات عدة من أهمها نظرية التقليد ونظرية اللامعيارية ، فهذه النظرية متحررة من الزمان والمكان تصلح للاستخدام في كل الثقافات وبمجتمعات متباينة<sup>١</sup>.

بالرغم من هذا كله، لا يبدو أن النظرية بمنجاة من النقد فمثلا -وكما يلاحظ - أنها لا تعالج ديناميكيات الجريمة (التغيرات الكيفية والكمية في معدلات الجريمة بالمجتمع)، فهي لا تفسر لنا لماذا تتغير الطرائق أو الأساليب التي يرتكب بها الأفراد السلوكيات الإجرامية ولماذا تطورت العديد من أنماط السلوك الإجرامي في الوقت الراهن ولم تكن معروفة في عصور غبرت؟ فما العوامل التي أدت لذلك وكيف حدث؟ والملاحظ أنه لا التقليد ولا التعلم أو الاختلاط التفاضلي قادرة على تفسير هذه الظاهرة ، وذلك يتضح من السؤال الذي مفاده إن كان فرد ما

<sup>١</sup>. مصطفى عمر النير، السجون كمؤسسة اجتماعية "دراسة لآراء واتجاهات المسجونين"، معهد الانماء العربي (بيروت)، ص ٨٢.

أجرم جراء تقليده لشخص آخر أعلى منه مكانة أو يماثله أو غير ذلك، أو أنه تعلمه من الجماعة التي اختلط بها طوعا أو كراهية أو بالصدفة، فلماذا أبدأ الفرد الأول المُقلد أو المُتعلّم منه ذلك السلوك الإجرامي؟ هنا يتضح أن النظرية تشرح وضعا ثابتا ولا تراعي أن ظاهرة الجريمة مثلها مثل جل الظواهر الاجتماعية عرضة للتغير بتغير المجتمع .

ومن جهة ثانية، يلاحظ أن النظرية لا تبتعد كثيرا في أساس أفكارها عما طرحته نظريتي التفكك والضبط الاجتماعي، والفارق في اعتقاد الباحث يكمن في أن هذه النظرية تجمع بين الاثنين معا فتفسر الإجراء باختلاط الفرد بالجماعات غير المنظمة، وتفسر انتشار الجريمة في الجماعة من خلال التفكك الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على وسائل الضبط الاجتماعي . هذا ناهيك عن أن النظرية تضع الإنسان موضع الطائع الأعمى لمكونات الثقافة التي يتفاعل معها متناسية رغبات الأفراد في التغيير والابتكار والرفض لبعض أنماط السلوك غير الاجتماعية .

### (3) المدرسة الثقافية الاجتماعية:

على أي حال، لم يكن هذا حد ما فاضت به قرائح الاجتماعيين المنتمين للاتجاه الموضوعي في تفسير ظاهرة الجريمة، وارتفاع معدلاتها، فثمة فريق من العلماء أولوا اهتماما خاصا لمتغيرات أخرى مثل صراع الثقافات والوصم الاجتماعي والثقافي للجانيين، وتكوّن الثقافات الفرعية... وهذا الفريق قام بالبحث عن تفسير منطقية وميدانية لظاهرة الجريمة من خلال تحليل الثقافات العامة أو الفرعية وليس كما فعل الفريق الأول من الاجتماعيين حين حملوا البنى الاجتماعية المسؤولية كاملة عن ارتكاب الأفراد جريمة ما . وفيما يلي عرض موجز لهذه الإسهامات :

### (1-3) نظرية صراع الثقافات :

طور "يورسيتين سلين" هذه النظرية في تفسير الظاهرة الإجرامية بعد أن كشف عن حالات من التجاذب والصراع تحدث بين مكونات الثقافة الواحدة أو الثقافات المتجاورة، بمعنى عدم اتفاق أفكار ومبادئ وقيم ومعتقدات هاتين الثقافتين . ولقد اتضحت هذه الحالة من الصراع الثقافي في المجتمعات المعاصرة ذات التباين الواضح في تركيبها السكانية وفي مكوناتها، ولعل المجتمع الأمريكي أوضح مثلا على مثل هذه الحالة من التجاذب الثقافي .

والجدير بالذكر، أن الصراع الثقافي **Cultural conflict** إما أن يكون داخليا أو خارجيا ومن أمثلة النموذج الأول صراع ثقافة الريف مع ثقافة الحضر، والتخلف مع ثقافة التقدم وصراع ثقافة الآباء مع ثقافة الأبناء وثقافة الرجال مع ثقافة النساء، ومن النموذج الثاني صراع ثقافة المحتل مع ثقافة المضطهد(المستعمر). أما من حيث العوامل التي تحدث هذه الهوة بين الثقافات فهي إما نتاج التغيير الاجتماعي السريع أو نتاج تدخل عناصر ثقافية عبر عمليات

الانتشار الثقافي في تلك الثقافة المستقبلية ولم تحض بقبول داخل النسق الثقافي العام أو الأنساق الفرعية بالمجتمع<sup>1</sup>.

إن أنصار هذه النظرية يرجعون الإجرام إلى حالات التصارع الثقافي، هذه الحالة من الصراع تخلق درجة من الارتباك في المجتمع. وهذه الأخيرة تنعكس على سلوك الأفراد مما يجعلهم يبيحون لأنفسهم القيام ببعض الأنماط السلوكية على الرغم من أنها لا تزال في الثقافة بحكم السلوكيات الجانحة وغير المقبولة اجتماعيا، ومثل هذه الحالة ترجع في الغالب إلى إصابة بناء المجتمع بما يعرف (بالأنومي)، أي عدم وضوح السبل الثقافية أمام الأفراد، في مقابل أن الأهداف التي يرمي إليها الأفراد (الطموحات) ذات إجبار ثقافي واضح، الأمر الذي يجعلهم يبيحون لأنفسهم ابتكار أساليب سلوكية يحققون بواسطتها طموحاتهم ولا يهتمون في الغالب بمدى شرعية هذه السبل الثقافية .

ومع افتراض صحة ما تتقدم به هذه النظرية، يبقى أمام الباحث سؤال لم يجد له إجابة مفاده : لماذا أجرم أفراد المناطق الريفية والتي تتسم بأقل درجة ممكنة من الصراع الثقافي جراء انخفاض درجة التباين الاجتماعي إن كانت الجريمة تُرد للصراع الثقافي وحده ؟ .

إن إجابة هذه السؤال تحتاج إلى مزيد من الدراسات التي تقام على واقع المجتمعات الريفية، هذه المجتمعات التي بدأت تتعرض لموجات من التغيير يمكن معها أن تتغير ملامحها بشكل قد يغير ما تكونت من فرضيات ونظريات عن هذه المجتمعات وأوضاعها وخصائصها خاصة في ظل التغيرات العالمية(العولمة)التي يشهدها العالم اليوم والتي لم تعد تعرف التفرقة بين ما هو قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة، على السواحل أو بأعماق الصحراء أو على سفح الجبل أو غير ذلك .

### (2-3) نظرية الوصمة الاجتماعية ( الوصمة الانحرافية ) :

تقوم هذه النظرية على أساس إيضاح قضيتين هما : أنه قد تتكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها ، ففي الوقت الذي يُبيح الأفراد لأنفسهم إبداء تلك السلوكيات نجد الجماعة تجرمها وتحكم على فاعلها بكونه خارجا عن قواعد الاجماع بالمجتمع، وهذه هي الوصمة الاجتماعية. أما القضية الثانية والجوهرية في هذه النظرية فتتمثل في الإبعاد العكسية أو السلبية لقوة الضبط الاجتماعي على الأفراد والتي قد تدفعهم للإجرام بعد فقدانهم ما كانوا يسعون إلى بلوغه وهو الصيت الحسن وشهادة الأخلاق الاجتماعية ، وهذا هو الجديد الذي تطرحه هذه النظرية .

<sup>1</sup> . فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص ص ٥٠ - ٥٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن "لمبرت" قدم نظريته ليبيّن من خلالها أنه وكما يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع إلى انتشار الجريمة وتفاحل معدلاتها بذلك المجتمع، يؤدي الضبط المفرط فيه إلى اتجاه البعض نحو ارتكاب سلوك إجرامي، فيقول: "أنا ألفنا أن الانحراف يؤدي (يعزى) إلى إعمال الضبط الاجتماعي، ولكن الأكثر أهمية هو أن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون بدورها مسؤولة عن الانحراف"<sup>١</sup>. ربما هذه الفكرة صائبة إلى حد ما، غير أنها قد تكون خاصة بحالة معينة وهي التي يزيد فيها الضبط الاجتماعي، ومن هنا فهي تعكس جانبا واحدا من الجوانب التي ينبغي مراعاتها في تفسير العود للجريمة والانحراف، ولذلك فهي قد لا تيسر تفسير جميع أشكال السلوك الإجرامي .

### (3-3) نظرية الثقافة الفرعية :

لم ترض هذه التفسيرات العلامة "كوهن" فقد ذهب عام ١٩٥٥ في تفسير ظاهرة الانحراف عند الأحداث، مذهبا تميز بالتركيز على الكيفية التي تتم بها عملية تكوّن الثقافات الفرعية للجانحين من منطلق أن كل فئة جانحة تشترك في مبادئ وقيم واتجاهات تؤلف ثقافة خاصة بهم، يستمدون منها الشعور بالانتماء وتبريرات للسلوك الانحرافي .

فلقد خلص من دراساته حول الانحراف أو الجنوح، وكيفية تبلور ثقافة خاصة بالأطفال الجانحين تدعم توجههم نحو هذا النمط من السلوك، للقول : بأن أطفال الطبقة العاملة يعانون من مشاكل أشد من تلك التي يعاني منها أطفال الطبقة المتوسطة، الذين يعانون بدورهم من مشاكل أشد حدة من المشاكل التي يعاني منها أطفال الطبقة العليا، ولقد وجد أن معايير الطبقة الوسطى هي المستخدمة في الحكم على السلوك عند أطفال الطبقة الدنيا في المدرسة والنادي وغيرها من المؤسسات التي يتفاعل فيها هؤلاء الأطفال مع المجتمع، ولأن هؤلاء الأطفال لا يشعرون بالثقاف وقبول من حوله، ولأنه من الصعب عليهم مجارة وتقبل معايير الطبقة الوسطى، ولأن من شروط تكوّن ثقافة فرعية هو وجود فئة من الأفراد تعاني نفس المشاكل، لذلك تتكون ثقافة فرعية تعالج مشاكل هؤلاء الأطفال، والتي من أهمها مشكلة التكيف، فتطور لهم معايير سلوكية تستطيع مجارة التغيير في المجتمع ليرنوا بذلك أهدافهم الأساسية وطموحاته ويحققوا بذلك ذواتهم، الأمر الذي يزيد من انتمائهم لهذه الثقافة، ولأن هذه المعايير الثقافية لا تكون جميعها مقبولة في الثقافة العامة بالمجتمع، لأن فيها العديد من الانتهاكات لحدود التسامح، ويحدث جراء ذلك أن تتصارع معايير وقيم الثقافة الفرعية التي كونها أبناء الطبقة الدنيا وبين معايير الثقافة العامة بالمجتمع، ومن منطلق المعطيات السابقة، تقوم الثقافة الفرعية بتأكيد المعايير المطورة وتأكيد رفضها لمعايير الطبقة الوسطى<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> . عبدالله غانم، مرجع سابق، ص ١٠٣ .

<sup>٢</sup> . عبدالله عامر الهاملي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٤، ص ٨٩ .

ويستمر التصارع وتزيد الثقافة الفرعية في حث الأفراد على العمل خارج المعايير التي تؤكد الثقافة العامة وفي الوقت نفسه تحفزهم نحو العمل بالمعايير المطورة. وهكذا، تستمر الثقافية الفرعية في محاولة تأكيد نفسها في داخل الثقافة العامة بالمجتمع في حالة من التصارع والتجاذب .

ولكن ماذا عن الأفراد الذين وقعوا في الإجرام بمحض الصدفة ولمرة واحدة أو أكثر ، الملاحظ أن النظرية لم تهتم بهذه الفئة، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية لاحظ أن هذه النظرية تفرط في إهمال الجماعات الأخرى التي ينتمي إليها الفرد لاسيما الطفل مثل الأسرة والمدرسة والنادي وغيرها من مؤسسات قد تعمل على العكس تماما من عمل الجماعة الجانحة، والتي قد يكون لها الأثر البالغ على أغلب الأطفال .

#### 4- المدرسة الدينية :

لقد ذهب البعض<sup>1</sup> إلى افتراض وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والجريمة، وبالرغم من الإشكاليات المنهجية التي قد تعوق قياس هذا المتغير بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلا أن بحاث منهم "دوركايم" أكدوا وجود علاقة بين الدين وبين ارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه .

ومن جهة ثانية ، يورد "عبدالله غانم"<sup>2</sup> طرحا دينيا إسلامياً لتفسير الجريمة أساسه: أن الجريمة سلوكاً حُدد له في الدين الإسلامي عقاباً مادياً دنيوياً تعزيراً كان أو حدوداً ، وإنها تُفسر من خلال " غياب الوازع أو الضابط الديني" فهذا المتغير في اعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وارتفاع معدلاتها بالمجتمع، لأن الإنسان ليس مجبراً، وبخاصة على ارتكاب الجريمة . على أي حال، فإن الوقوف عند متغير واحد في تفسير السلوك الإجرامي يبدو عاجزاً عن إيصالنا إلى تفسير علمي عميق الغور للسلوك الإجرامي، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تولي كامل الاهتمام لمتغير على قدر كبير من الأهمية في تفسير الجريمة (ضعف الوازع الديني)، إلا أن الاهتمام بهذا المتغير وحده قد لا يسوغ تفسير سائر أنماط الجريمة والتطور الكمي والكيفي الحادث علي هذه الظاهرة بالمجتمع، هذا ناهيك عن أن قبول هذا الطرح يدعونا أولاً للبحث عن طرح اجتماعي تفسر ظاهرة ضعف الوازع الديني ليتسنى لنا من بعدها معرفة علاقة هذا الأخير بالسلوك الإجرامي .

<sup>1</sup> . يذهب "سالم ساري" في هذا الصدد للقول : بأن ضعف الوازع الديني يجعل الفرد كمخلوق أجوف خال من وسائل الضبط والكبح، الأمر الذي يفتح الباب أمامه لتجنح غرائزه وميوله ورغباته، ويكون بدا عاجزاً عن كبح نفسه وتهذيبها وهذا بدوره ما يدفعه إلى الانفصال بوعي منه عن تعاليم وقيم ومعايير مجتمعه . أنظر: سالم ساري، أخبار الجريمة في صحافة الإمارات(دراسة تحليلية)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، يونيو، لسنة ١٩٨٣، ص ص ٦٣-١٠٧ .

<sup>2</sup> . أنظر : عبدالله غانم، مرجع سابق، ص ١١١ وما بعدها .

هذا ويذهب "حيدر البصري"<sup>1</sup> للقول بأن قي ثنايا القرآن الكريم تفسيراً عميقاً للظاهرة الإجرامية، وهو يعتقد أن هذا التفسير يركز على جانبين أساسيين هما: الذاتية في الإجمام والموضوعية أو الخارجية، ويدلل بالقرآن الكريم والسنة على هذا. ومن المهم ألا نغفل عن كون العوامل الذاتية والموضوعية في الظاهرة الإجرامية هي متداخلة ومترابطة في النفس البشرية وفصلها ثم التركيز على واحد منها قد يُذهب الباحث عن مبعثه الأساسي وهو تفسير الظاهرة الإجرامية .

### استخلاص النتائج والخاتمة :

مما سبق عرضه عن تعريف الجريمة والمدارس والنظريات التي تنتمي لما يعرف بالاتجاه الموضوعي يمكن أن نستخلص النقاط الآتية :

1. رفض أنصار هذه الاتجاه إرجاع الجريمة لعوامل ذاتية أي متصلة بتركيبية الفرد الداخلية نفسية كانت أو بيولوجية لما بدى لهم فيها من قصور وعجز عن تفسير هذا السلوك.
2. غير أنصار هذا الاتجاه من مسار أبحاثهم فلم يعد هدفهم البحث عن أسباب الإجمام بقدر ما عنوا بالبحث عن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع أي بدلوا وحدة اهتمامهم (التحليل) من الفرد إلى وحدة بحث أكبر هي المجتمع.
3. ركز المنتمون إلى هذا الاتجاه على عدة عوامل منها الاقتصادي كصراع الطبقات، ومنها الاجتماعي كاللامعيارية، والتفكك الاجتماعي وضعف وسائل الضبط الاجتماعي والمخالطة الفارقة أو التفاضلية بالجماعات الجانحة ... الخ وكل منها اثبتت الدراسات المعاصرة أهميتها في تفسير الانحراف والجريمة .
4. انتقدت النظريات المنتمية لهذه المدارس بأنها قصرت اهتمامها على متغيرات خارجية هاملة بذلك دور العوامل الداخلية (النفسية منها أو العضوي أو كليهما)، متناسين أصحاب هذا الانتقاد أن العوامل الاجتماعية تتعكس آثارها على التركيبية الذاتية للفرد نفسية كانت أو عضوية . وعلى أي حال، دعت مثل هذه الانتقادات بعض العلماء لتطوير أفكارهم ليقدموا طروحات تهدف تفسير الجريمة من خلال التأليف والجمع بين الاتجاهين السابقين الذاتي والموضوعي صنفت تحت مصطلح الاتجاه التكاملية في تفسير الجريمة، وهذا الاتجاه لقي رواجاً كبيراً في الوسط الاجتماعي وغير الاجتماع، فأُنعصار هذا الاتجاه يرمون إلى تفسير الجريمة والانحراف من خلال الركون إلى نوعين من العوامل هي الداخلية (المتعلقة بتركيبية الفرد الذاتية) والعوامل الخارجية أو الموضوعية أي التي لا تتصل بتركيبية الفرد الذاتية .

هكذا يتضح أن البحث في مجال تعريف وتفسير الجريمة قد أخذ منحى عديدة وتأثر بمذاهب مختلف ومدارس متنوعة حيث تأثر أصحاب هذه النظريات بما يسود بيئاتهم من توجهات فكرية سياسية وثقافية مخلفة انعكست بطبيعة الحال على رويتهم لهذه الظاهرة الأمر الذي قاد إلى تعدد في النظريات واختلاف في المداخل والمخرجات الأمر الذي قاد إلى وجود كم هائل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والجغرافية وغيرها في تفسير الجريمة.

<sup>1</sup> . أنظر موقع مجلة النبأ الإلكتروني السابق ذكره [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

## قائمة المراجع :

١. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي " دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعية" النهضة العربية، ١٩٨١.
٢. أميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة : د. محمد قاسم، د. السيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ .
٣. رمضان سليم، أثر الثقافة في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، (تعليق على كتاب)، مجلة الناشر العربي، عدد ١٨، ١٩٩١.
٤. سالم ساري، أخبار الجريمة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، يونيو، لسنة ١٩٨٣.
٥. السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣.
٦. فرج صالح الهريش ، علم الإجرام، ط ١، المكتبة الوطنية(بنغازي)، ١٩٩٩.
٧. فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام والعقاب، المكتبة الجامعي، (الزوايا ليبيا)، ١٩٩٨.
٨. عبد العزيز عامر، شروح الأحكام العامة للجريمة في القانون الليبي.
٩. عبدالله عبد الغني غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي"، (نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة)، المكتب الجامعي الحديث، (إسكندرية)، ١٩٩٤.
١٠. عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط٢، منشورات جامعة قارونس، ١٩٩٤.
١١. عدنان الدوري، ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣.
١٢. على محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية، ١٩٩٣.
١٣. عمر السيد رمضان ، دراسة في علم الإجرام، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.
١٤. محمد عارف، المنهج في علم الاجتماع"المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع" ط٢، مكتبة الانجلو ١٩٧٥.
١٥. محمد غباري ومحمد سلامة، مدخل علاجي لانحراف الأحداث" العلاج الإسلامي ودور الخدمة الاجتماعية"، ط٢، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.
١٦. محمد زكي أبو عامر، السلوك الانحرافي، (دراسات في الثقافة الخاصة الجانحة)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
١٧. مصطفى عمر التير، السجون كمؤسسة اجتماعية "دراسة لآراء واتجاهات المسجونين"، معهد الإنماء العربي (بيروت) ١٩٨٠.
١٨. معن خليل ، علم المشكلات الاجتماعية، ط١، دار الشروق للنشر (عمان) ١٩٩٨.
١٩. موقع مجلة النبأ على الانترنت: [www.annabaa.otg/index.htm](http://www.annabaa.otg/index.htm)
٢٠. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهوارى، آخرون، مكتبة الفلاح، ١٩٩٤.
٢١. نبيل رمزي، النظرية السوسولوجيا المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة ( قراءات وبحوث ( ١٩٩٥).